

منير أبو حيدر فاشتهر بعلاقاته المتميزة مع الأميركيين، واستعداده العلني نقل سلاح للجيش الفرنسي إلى الجزائر، إبان الثورة الجزائرية، عبر شركة طيران TMA التي يملكها. كان إميل البستاني يربط نجاح العلاقة مع الغرب بنسيان الماضي. المفارقة المدهشة أن الباحث يستعرض هذه المعلومات دون الملاحظة أنها تناقض فكرته عن رواد الرأسمالية الوطنية، خصوصاً أن الدولة اللبنانية لم تعارض أنشطتهم.

ما لم يذكره الباحث في حديثه عن شارل قرم وميشال شيحا، هو انتمائهم «للفينيقين الجدد». فقد أصدر شارل قرم «المجلة الفينيقية» التي هدفت إلى إحياء «فينيقيا» هوية ثقافية، بل قومية، للتمايز عن العرب، ونموذجاً لبناء اقتصاد خدمات ذات وجهة خارجية. كما كان قرم رسول الدعوة إلى لبنان المسيحي، ويرى في المسلمين خصوم دين وتاريخ، يفقدون الولاء للكيان اللبناني. لغة المسيحيين هي الفرنسية، أما اللغة العربية فراها لغة أسيوية، فرضت على المسيحيين اللبنانيين بالمجازر والرعب. بالتوازي، رأى ميشال شيحا أن المبدأ الأول بالسياسة الخارجية هو أن يرتبط لبنان بالقوة الغربية المهيمنة على المنطقة. كيف يندرج «المشروع الفينيقي» في مشروع رأسمالي وطني مناهض للمصالح الغربية؟ كيف يمكن الجمع بين يوسف بيدس العروبي «الداعم للناصرية» وشارل قرم الفينيقي، المنكر للعروبة؟

يرى القارئ النجيب بوضوح، إذا ما تجاوز عشرات الصفحات، التي تناقش أموراً لا علاقة لها بعنوان الكتاب، أن الباحث لم يكن أسير أطروحة توفيق كسبار عن الاقتصاد اللبناني فحسب (والتي ترى النخب في مرحلة ما بعد الاستقلال قد ساهموا، عن عمد، في إجهاد إمكانية نهضة صناعية، وعملوا على تهميش الزراعة لصالح الخدمات) إنما عمل على إسقاط هذه الأطروحة على إمبراطورية «إنترا» ويوسف بيدس، وعلى من يظنهم «رؤاد الرأسمالية الوطنية». لكن في مسعاه هذا قدم للقارئ ما يقنعه بالعكس.

*باحث لبناني

أو في علاقاته النسائية. فقد «خسر في ليلة واحدة مبلغاً خيالياً في كازينو Divonne السويسري، بلغ مليوني فرانك سويسري، لم يسدده، بقي ديناً على دفاتر شركة Bedintra التي يملكها بيدس. وثمة ديون أخرى في ظروف مشابهة تكررت مع Banco di Roma وتشايس مناهاتن». كذلك استدان بيدس عبر «علي عرب وهاني سلام مبلغ مليوني دولار من بنك الكويت والعالم العربي، كان سيستعمله لشراء عقارين باسم إنترا في باريس. لم يوجد أي أثر أين ذهب المبلغ» انطلاقاً من تهور بيدس رفض أعضاء مجلس إدارة «إنترا» كقالة أي قرض حكومي، لأنهم يجهلون التزامات بيدس خارج لبنان (بحسب شهادة فؤاد بطرس).

تم الحصول على معظم أصول البنك الطويلة الأمد، والعقارات، بحسوم والتزامات قصيرة الأمد، وخاصة ودائع تحت الطلب. هكذا أصبح استمرار نجاح بيدس مرتبط باستمرار الاستدانة. وبالعكس فرضية الباحث، يبدو بيدس متأثراً بالممارسات «النيوليبرالية» في إدارة إمبراطوريته. ما يعيدنا بالنقاش إلى أطروحة الكتاب الرئيسية، حيث

منذ بداية الأزمة هدفت الحكومة إلى وضع يدها على إمبراطورية «إنترا» لتحقيق مصالح النخب الحاكمة

يُحاجج الباحث بأن القضاء على بيدس «اندرج في سياق حملة لإفشال رؤاد الرأسمالية المحلية، ليكون ممنوعاً على لبنان أن يبني اقتصاده الوطني، ويكون حراً، سيداً، ومستقلاً». بالنسبة للباحث، رفع لواء الرأسمالية المحلية شخصيات من أمثال ميشال شيحا، شارل قرم، إميل البستاني، ومنير أبو حيدر.

يتفاجأ القارئ كيف يناقض الباحث فرضيته عندما يستعرض النشاطات الاقتصادية للأسماء المطروحة. فهي لا تعبر عن رؤية تنموية مناهضة، أو مستقلة عن الغرب، إذ تراوحت أعمالهم من الاستحواذ على وكالات لمنتجات غربية، إلى ملكية شركات يقوم نشاطها الأساسي على تنفيذ تعهدات للدول الغربية، مثل شركة «كات»، التابعة لإميل البستاني. أما

ليوسف بيدس، يقدم الباحث ما يناقض فكرة المؤامرة، «لم يكن أحد يعلم ما يدور في رأسه، لم يضع حتى مستشاريه وإداريي البنك في الصورة، حول ماذا يجري، وماذا يخطط لتوسيع إمبراطوريته. كان ينقل إمبراطوريته معه، ولم يثق حتى بنوابه في الرئاسة. يعتمد على الغريزة، والحس، واتخاذ قرارات استثمارية سريعة ضد التيار السائد». لم ينحصر تهور بيدس في إدارته للبنك،

أسعار الفائدة في الغرب بدأت الرساميل تغادر بيروت (ليس فقط بنك إنترا) إلى مصارف واستثمارات غربية. حيث بلغت معدلات الفوائد في الغرب حدود 12%، هو رقم قياسي مقارنة بمعدلات الفوائد المعطاة في بيروت، التي لا تتجاوز 4%. كان على إنترا أن يراجع استراتيجيته، فيقلص استثماراته الطويلة الأمد، لكنه لم يفعل.

في حديثه عن الشخصية المتهورة



الأمر الواقع، وبأنه سيمارس صلاحياته جميعها. وفي ظل الإعداد للانتخابات يأتي إعراض كل من حزب «الشعب الجمهوري» وحزب «الحركة القومية» عن المشاركة في الحكومة الانتقالية ليعطي ولو عن غير قصد، حزب «الشعوب الديمقراطي» المجال في الإصرار على ممارسة حقه في المشاركة في الحكومة الانتخابية، ما سيضعه إلى جانب حزب «العدالة والتنمية»، ويخرج هذا الأخير، ويعطي الناخب صورة تضم الحزبان في حكومة واحدة، وبذلك سيبدو حزب «الشعوب الديمقراطي» كأنه تخطى دعوات محاكمته، أو إقصائه كحزب، كما نادى خصومه، متهمين إياه بأنه الغطاء السياسي لحزب «العمال الكردستاني».

يصرح أردوغان ورئيس وزرائه المؤقت داوود أوغلو بأن الإحصاءات تدل على أن المزاج التركي لا يمانع الضربات الموجهة إلى حزب «العمال الكردستاني»، لكنهما لا يؤكدان أن العملية تضرب

من أجل ذلك بدت الموافقة التركية على استعمال قاعدة «أنجريك» وكأنها خطوة مدروسة للانتقال على نتائج الانتخابات الديمقراطية، في 7 حزيران. لكن واشنطن وضعت الأمور في نصابها، فشددت على أن التعاون بينها وبين تركيا يدخل البلدان في عملية تنسيق طويلة الأمد، وأنه ليس هناك أي اتفاق مقابل السماح باستعمال قاعدة «أنجريك»، كضرب حزب «العمال الكردستاني». كذلك ستستمر الطائرات الأميركية في القيام بغطاء جوي لحماية حزب «الاتحاد الديمقراطي» و«قوات الحماية الكردية». وكزت أميركا أنه لا منطقة عازلة، ولا منطقة حظر طيران، بل منطقة خالية من «داعش»، ولا تدخل لقوات برية تركية أو أميركية.

لم يتأخر أردوغان في إشغال الداخل والتصريح بأن الدستور قد تغير، وأنه كان على الشعب التركي أن يدرك أن انتخاب الرئيس من قبل الشعب يعني تغييراً للدستور، ولصلاحيات الرئيس، بقوة

استقرار تركيا الأمني والاقتصادي. هي سياسة حصد المكاسب الشخصية، التي يتصور أردوغان أنها ستعطيها ما كان يريد، وتحول دون تعرضه لحكم إساءة استخدام السلطة، والفساد، مع العلم بأن هذه الحرب يمكنها أن تعيد توحيد القوة

بحسب استطلاعات الراي، فإن حزب العدالة والتنمية سيكون قاصراً عن تأليف الحكومة منفرداً

الكردية، كتكتلة انتخابية ضد حكومة أفقرة، إذ يمكن أن يتحالفوا مع العلويين، ومع أحزاب المعارضة، وهؤلاء يمثلون، مع الأقليات الأخرى، أكثر من نصف الشعب التركي. وتفيد استطلاعات الرأي، التي جرت مؤخراً، بأن حزب «العدالة والتنمية»

سيكون قاصراً عن تأليف حكومة وحده، كما يريد، إذ يمكنه أن يصل إلى عتبة 41.7%، في حين كان قد نال 40.9% في انتخابات 7 حزيران، أما حزب «الشعب الجمهوري» فسينال 25.5%، وحزب «الحركة القومية» 15.6%، وحزب «الشعوب الديمقراطي» 13.1%. وتقول استطلاعات شركة «أنار»، المقرّبة من حزب «العدالة والتنمية»، إنه لن يكون هناك تغيير من الناخبين في الانتخابات المقبلة، بالرغم من التطورات التي حدثت، كالعلاقات الإرهابية، والندهور في الوضع الاقتصادي، وإن حزب «العدالة والتنمية» سيحصل على 1، أو 2% مع هامش خطأ. فقط حزب «الشعوب الديمقراطي» هو من سيفوز في جوّ الإرهاب الذي يسود تركيا.

بعد سحب صواريخ الباتريوت، يتضح أن الحدود التركية-السورية ستسلم بالتنسيق العسكري الأميركي-التركي، فيما يصارع أردوغان لاستعادة سلطته في الداخل.

*باحثة لبنانية